العائد الاقتصادي من
الإنفاق العام على التعليم العالي

إعداد

د. غادة سيد شعبان

دكتوراه الاقتصاد – كلية التجارة جامعة عين شمس

مدرس الاقتصاد – بمعهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي

مقدمة

أصبح قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، ويعتبر حساب معدلات العائد للتعليم شرطاً أساسياً مسبقاً وعلى درجة من الأهمية لعملية التخطيط التعليمي الناجح، ولكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسئولة عن التعليم، وتعتبر معرفة العوائد من التعليم على درجة من الأهمية لتحديد الطلب على التعليم.

وتستدعي الكفاءة أن تكون معدلات العائد من التعليم ولجميع أنواع التعليم متساوية، وإذا لم يكن الحال كذلك فعندها سوف يؤدي تحويل الموارد الاستثمارية من نوع التعليم ذي العائد المنخفض إلى ذلك النوع ذي العائد المرتفع إلى رفع معدلات العائد الكلية.وفي دول عديدة هناك تفاوتاً كبيراً بين معدلات العائد للتعليم الأساسي والثانوي والعالي، وعلى درجة الخصوص لعوائد التعليم الأساسي في الدول الأقل نمواً (النامية) والتي هي مرتفعة جداً ولهذا يدعو العديد من الاقتصاديين مثل تلك الدول إلى توجيه المزيد من الموارد التي تخصصها للتعليم إلى مدارس التعليم الأساسي تحديداً.

يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي، ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم أي أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته وبالتالي زاد دخله وبالتالي زاد دخل المجتمع.

وعليه يعرف معدل العائد على التعليم بأنه " الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة ".

أهداف الدراسة:

الهدف من قياس عائد التعليم العالي:

1- بيان مدي إسهام التعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

2- مد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل، ومدى توازن العرض والطلب في هذا السوق.

3- يساعد عند القيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.

4- يفيد المخطط عند اقتراح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة

5- يساعد حساب التكلفة والعائد المخطط في فحص تكلفة التعليم العالي، ومقارنتها بالقوى العاملة و بالزيادة في دخول القوي العاملة (نصيب الفرد من الدخل القومي).

فروض البحث:

1- أن زيادة نفقات التعليم تساعد على زيادة نصيب دخل الفرد من الدخل القومي.

2- أن زيادة نفقات التعليم تؤثر على انخفاض معدلات البطالة.

أهميه الدراسة:

- تحديد العلاقة بين الإنفاق على المشاريع الاستثمارية (التعليم العالي كمشروع استثماري للبشر) والعائد المنتظر منها، ويعتبر ذلك عملية هامة جداً لأنه يرشدنا إلى تخصيص الموارد المالية على أسس سليمة.
- كيف يمكن مقارنة الاستثمار في التعليم بأنواع الاستثمارات الأخرى
- توضيح أي أنواع الاستثمار أكثر إسهاماً في النمو الاقتصادي: الاستثمار في رأس المال البشري أم الاستثمار في رأس المال المادي.
- تحدد مدي إسهام التعليم العالي في زيادة الدخل القومي والفردي.

- الربط بين تكاليف الإنفاق العام على التعليم العالي ومدى ملائمة الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

يعد التعليم العالي المدخل الأساسي للبحث العلمي، الذي يستهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، ومن ثم تصبح المعاهد والجامعات والمعاهد العليا مركزا لنقل ونشر المعرفة من خلال البحث العلمي، أيضا يعد التعليم العالي من أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشرى والطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مستوى معيشة الفرد، ومن ثم لابد من الاهتمام به فهو يعد الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافه احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة تأهيلا عاليا.

وعليه يقوم البحث بتسليط الضوء على هذه المرحلة من التعليم (التعليم العالي) باعتبارها المرحلة التي تساهم في الارتقاء بالمجتمعات فكريا وعمليا، في محاولة لقياس مدى العائد الاقتصادي على المجتمع (معدل نمو الدخل قومي ونصيب الفرد منه وحجم الخريجين ومعدل نمو العمالة)، وربط العائد من هذه المرحلة بحجم الإنفاق العام على هذه المرحلة (كتكلفة على المجتمع).

أولا: أنواع عوائد التعليم:

هناك عدة تقسيمات لعوائد التعليم تتداخل فيما بينها وقد يعني بعضها نفس مفهوم الآخر وقد يكون أحد التقسيمات ضمن الآخر وأشهر هذه العوائد هي:

1- عوائد استهلاكية وعوائد رأسمالية. 2- عوائد أمنية.

3-عوائد اجتماعية وعوائد اقتصادية. 4- عوائد استثمارية.

العوائد الاقتصادية:

منها زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع وتكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف وعادات الادخار والاستهلاك وتكوين الاتجاهات السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وطريقة استخدامها وعدم الإسراف في استخدامها.

واهتمت الدراسة بالعوائد الاقتصادية حيث هي موضوع البحث.

ثانيا: مشكلات قياس عائد التعليم.

1- إن استغلال رأس المال في التعليم الجامعي، لا ينتج عنه نتاج يمكن تسويقه، ويصعب حساب عائده المالي كرأس مال اجتماعي للفرد وعند مقارنته بالمشاريع الأخرى.
2- الاقتصار على حالات العرض والطلب الحاضرة والماضية، والاستناد إليها لتحديد الاحتياجات المستقبلة.
3- يهمل قياس الفوائد الاقتصادية غير المباشرة.
4- مشكلة جمع الحقائق والبيانات المطلوبة ودقتها في الدول النامية مثل (دخول الأفراد/ نفقات كل مرحلة تعليمية/المصروفات الجامعية/ المنح الدراسية/ بيانات سوق العمل/ متوسط ضريبة الدخل..).

ثانيا: طرق وأساليب قياس العائد الاقتصادي للتعليم:

يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين (المباشرة)، (غير المباشرة) وعليه هناك أربع طرق لقياس إسهام التعليم في الاقتصاد هي[1]:

1- حساب العائد عن تقدير الزيادة في الدخل الفردي.

---

[1] د. عليان عبدالله الحولي- محاضرة العائد من التعليم - كلية التربية - الجامعة الإسلامية – غزة-2014/2013 – ص 5.

العائد المباشر على الفرد: تقوم على المقارنة بين دخول الأفراد وبين مستواهم التعليمي، العائد غير المباشر على الفرد: كاحترام العمل والإنتاج، تقبل التغير الثقافي والدعوة له، تنمية الابتكار والطموح للفرد، خبرات تربوية، مفاهيم ومهارات اجتماعية واتجاهات وأذواق الأفراد.

2- طريقة الترابط:

وتعني أن تقيس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوي النشاط الاقتصادي، ومن أساليبه: أسلوب الترابط عبر الزمن ويعني قياس الترابط بين التعليم وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة.

3- طريقة البواقي لمعرفة إسهام التعليم في زيادة الدخل القومي العام:

وبها يتم تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلاد خلال حقبة من الزمن مبينة، دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة منتهية إلى القول بأن ما تبقي يرجع إلى بعض العوامل غير المحددة.

4- طريقة حساب التكلفة والعائد الاقتصادي.

يقصد بحساب التكلفة والعائد: مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد المنتظر منه بقصد تحديد مدي فائدته، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الدخل أو الإنتاج.

هذه الطريقة تمكنا من توضيح العلاقة بين الاستثمار في التعليم والعائد منه، باعتبار التعليم العالي عملية استثمارية لها عائد يمكن قياسه، وفى هذه الدراسة سيتم استخدام هذه الطريقة.

أولا: قياس تكلفة التعليم:

" مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع ".

- فاعلية التكلفة في التعليم: يقصد بفعالية التكلفة تقويم التكلفة بربط النتائج أو المنافع المتحققة بتكاليفها التي يمكن الحصول عليها، وذلك بغرض تحديد التكاليف التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج أو المنافع بأقل التكاليف.

أسباب ارتفاع تكلفة التعليم العالي في مصر

- زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم.
- ازدياد الطلب على مستويات أعلى من التعليم (التعليم العالي)، بسبب النظرة المجتمعية الدونية للتعليم المهني الثانوي (دبلوم صناعي وتجارى).
- عدم تناسب المصروفات الدراسية مع تكلفة الطالب (نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي)، وذلك بسبب تطبيق مبدأ إلزامية التعليم وفقا للدستور.
- ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.
- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية.

ولحساب التكلفة التعليمية للتعليم العالي يجب دراسة كل من:

أولا: معدل الالتحاق بالتعليم العالي

يعتبر معدل الالتحاق بالتعليم العالي، والذي يعكس عدد الملتحقين بالجامعات مقارنة بعدد السكان في الفئة العمرية الملتحقة بالجامعات احد

المؤشرات لقياس حجم الإنفاق علي التعليم العالي، إذ أن زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي تعني بالضرورة زيادة الإنفاق عليه لتوفير بنيات تحتية جامعية متمثلة في القاعات والمعامل والورش حتى نستطيع استيعاب هذه الزيادة، أو ربما إنشاء جامعات جديدة أو كليات جديدة في الجامعات الموجودة مسبقاً، كما يتطلب زيادة معدل الالتحاق بالجامعات أيضاً زيادة الإنفاق في الكوادر التعليمية بزيادة أعدادهم من خلال عملية التعيين الجديد، كما تستلزم زيادة أعداد الكوادر في التعليم العالي ضرورة زيادة الإنفاق علي عملية التدريب والتأهيل، بالتالي فإن عملية زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي تتطلب تخصيص موارد إضافية لامتصاص زيادة الطلب الاجتماعي الناتج عن الزيادة السكانية والوعي المجتمعي بأهمية التعليم، ويلاحظ أن هناك تزايد دائم في إعداد الجامعات والمعاهد ولكن الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص الموجه للتعليم.

تتنوع مؤسسات التعليم العالي في مصر ما بين جامعات حكومية وخاصة بالإضافة لجامعه الأزهر، كما يتوافر بها عدد من المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة والحكومية ويبلغ عدد الجامعات الحكومية 23 جامعه زادت لتصل 24 جامعه بإضافة جامعه العريش بها 390 كلية زادت لتصل إلى 450 كلية عام 2017)، وتضم جامعة الأزهر 85 كلية، كما يوجد في مصر 21 جامعه خاصة زادت لتصل 26 جامعة خاصة بنهاية عام 2017 تتوافر بها 162 كلية (2017)، كما يوجد ثماني كليات تكنولوجية تتضمن 45 معهدا فنيا و148 معهدا عالي خاص وصلت إلى 158 (عام 2017)، و14 معهدا متوسط.

يلاحظ أن مؤسسات التعليم الحكومية تستحوذ على النسبة العظمى من الطلبة المقيدين في مراحل التعليم المختلفة، ويتضح ذلك من الجدول التالي رقم (1)، حيث أن نسبة الطلبة المقيدين في الجامعات الحكومية والأزهر حوالي 94% من جملة المقيدين في التعليم العالي عام 2010/09، بينما وصلت لـ

98% عام 2017/16، وهو ما يجعلنا نركز على الإنفاق العام على التعليم العالي ومردوده الاقتصادي على الاقتصاد القومي[1].

والجدول التالي رقم **(1)** يوضح أعداد الطلاب المقيدون في التعليم العالي بكافة أشكاله (جامعات حكومية، جامعات خاصة، معاهد خاصة متنوعة) خلال الفترة من (10/09 – 2017/16).

جدول رقم (1)

إعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي المختلفة في مصر

خلال الفترة من (10/09– 2017/16)

السنوات / البيان	الجامعات الحكومية والأزهر	الجامعات الخاصة	**إجمالي الجامعات**	**المعاهد المتنوعة الخاصة**	**إجمالي المقيدون بالتعليم العالي**
2010 /09	1928112	70309	2004870	35885	2040755
2011 /10	1649986	72982	2004870	31859	2036729
2012/11	1649986	72982	2004870	31859	2036729
2013/12	1654455	86491	1714123	35691	1749814
2014/13	1688950	111522	1800472	40124	1840596
2015/14	1946787	110859	2161961	48570	2210531
2016/15	2230314	138127	2368441	45311	2413752
2017/16 *	2274285	154835	2429120	36595	2465715

بيانات أولية

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – النشرة السنوية – نوفمبر 2018.

باقي السنوات المصدر:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

وتشير البيانات السابقة إلى أن عدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي المختلفة في مصر قد كانت مستقره نسبيا حتى عام 2010/09 ثم حدث انخفاض في إعداد الملتحقين عام 2011/10 يرجع ذلك إلى ما يسمى بسنه الفراغ بعد عودة السنة السادسة الابتدائية ثم عادت أرقام الملتحقين للارتفاع في الأعوام التالية لتستقر بعد عامي 2014/2013.

وتعود الزيادة هنا في إعداد المقيدون من الطلبة إلى زيادة التمويل الخاص وليس الحكومي تجاه التعليم العالي، حيث زيادة إنشاء الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة، وزيادة الإقبال عليها، فنجد انه ارتفع عدد المقيدون في الجامعات الخاصة من 70,3 ألف طالب عام 2010/09 إلى 111,5 ألف طالب عام 2014/13 بنسبة زيادة 58% ثم ليزداد عدد المقيدون من الطلاب بالجامعات الخاصة إلى 154,8 ألف طالب عام 2017/16 بنسبة زيادة 38,8% عن عام 2014/13.

رسم توضيحي (1) تطور إعداد المقيدين في التعليم العالي بمصر

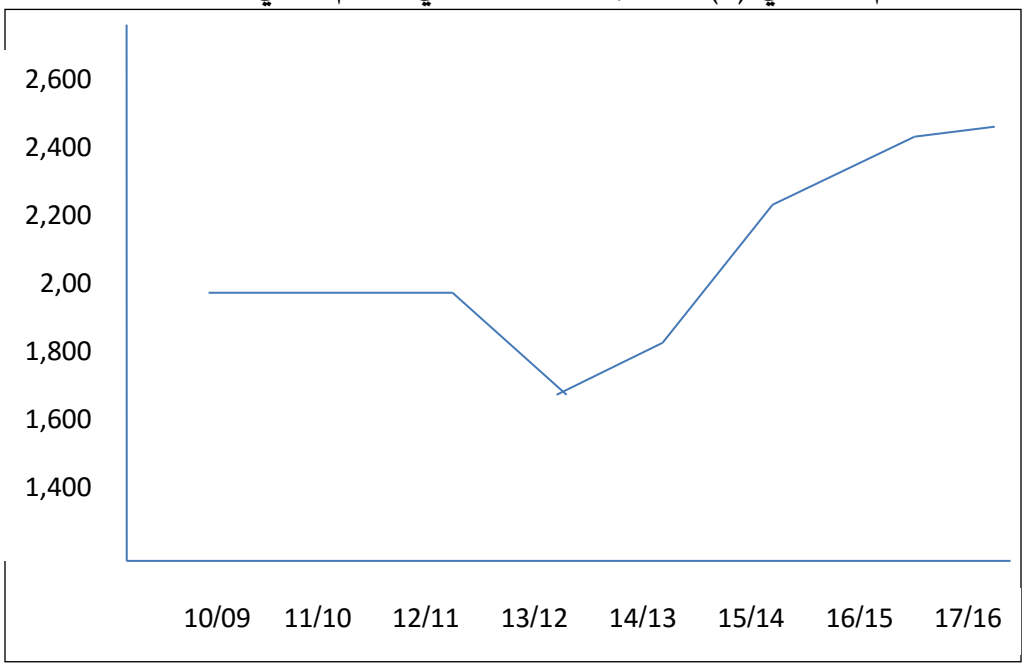

ثانيا: الإنفاق العام على التعليم العالي:

تمثل تكلفة التعليم العالي (تكلفة تمويل)، وتتعدد مصادر التمويل للتعليم الجامعي وفقا للسياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحاً، أو انتقائياً موجهاً لحاجات الأفراد أو متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، سواء كان متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أو مقتصراً على القطاع العام. وعموما يمكن حصر أهم مصادر تمويل التعليم العالي فيما يلي[1]:

1- تمويل حكومي: تمثل ميزانية الدولة التي تعدها الحكومة مصدراً أساسياً لتمويل التعليم الجامعي. ويتفاوت دور الحكومات في دعم التعليم وفقاً للنظام السياسي والاقتصادي المتبع في كل دولة.

2- تمويل ذاتي من أنشطة المؤسسة التعليمية (الوحدات ذات الطابع الخاص):

ويتركز التمويل الذاتي في دخل الجامعات من الوحدات المتخصصة التي سمح القانون بإنشائها كوحدات ذات طابع خاص تقدم خدمات بمقابل، وتحكمها لوائح خاصة تسمح لها بالاحتفاظ بإيراداتها من سنة لأخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة منها: مراكز الاستشارات والدراسات المهنية)الهندسية، أو التجارية، أو القانونية(، ومراكز خدمة المجتمع، ومراكز التدريب على الحاسبات وتعليم اللغات، والوحدات الإنتاجية الموجودة بكليات الزراعة والهندسة، ومطابع الجامعات، وكلها تمثل مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للجامعات.

3- تمويل من القروض والمنح الخارجية:

---

[1] أ.د. سمير رياض هلال – تمويل التعليم العالي في مصر – كتاب التعليم الصادر عن مجلس السكان الدولي – ص 15.

دعى تطور التعليم العالي كثيراً من الحكومات إلى تقديم المنح المختلفة، وساهمت في ذلك العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية، بهدف ابتعاث الطالب إلى دول أجنبية لتدريبهم في المجالات التي يندر وجودها محليا. وهناك جهودًا تبذلها الدولة للاستفادة من المنح الخارجية المتاحة لتمويل تطوير التعليم العالي وإنشاء عقود مشاركة وتعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم وتقديم برامج جديدة.

4- تمويل من مساهمات الطالب في تكلفة التعليم: وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها الطالب في شكل رسوم دراسية مساهمة في تكلفة التعليم؛ حيث إن المساهمة في التكلفة ما زالت رمزية في الجامعات المصرية الحكومية.

ويعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء التعليم الجامعي أو غير الجامعي، وبرنامج الماجستير والدكتوراه وتمويل البعثات الخارجية وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نموا مطردا خلال الفترة محل الدراسة، ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هذه الزيادات تظل عاجزة عن مواجهه متطلبات التعليم.

إن اتجاه الإنفاق العام على التعليم العام خلال فترة التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان يتجه للانخفاض المتتالي، ولكنه شهد ارتفاعا طفيفا في النصف الأول من عقد التسعينيات، والذي يطلق عليه العقد القومي للتعليم حتى وصلت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالي أقصى قيمه له حوالي 5,5% عام 1995/94، الأمر الذي نتج عنه تضاعف ميزانية التعليم ثلاث مرات وتضاعف استثمارات التعليم أربعة مرات على ما كانت عليه

في بداية التسعينيات، ثم بدأ في الانخفاض إلى أن وصل عام 2000 لحوالي 5,1 % من GDP، وواصل الانخفاض ليصل إلى أدنى قيمه له حوالي 3,1% من GDP عام 2005 ثم شهد ارتفاعا نسبيا ليصل عام 2008 حوالي 3,8 % من GDP، ثم أرتفع ليصل إلى 4,7 % من GDP عام 2014[1]، الأمر الذي يؤكد حقيقة هامة هي عدم وجود سياسة واضحة للأنفاق على التعليم العام في مصر، فضلا عن تخبط خطوات الإصلاح الخاصة بالتعليم والتي تظهر كمبادرات جزئية ووقتية – أي ليست طويلة المدى، ولا توجد لها أهداف واضحة.

والجدول التالي رقم (2) يوضح حجم الإنفاق العام والنسب المقررة سنويا من موازنة الدولة والموجهة للتعليم العالي ونسبته من الإنفاق الحكومي على التعليم.

---

[1] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – 2008 , وزارة المالية , الموازنة العامة للدولة , سنوات متفرقة.**

جدول رقم (2)

الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقا للموازنة العامة للدولة[1]

(10 /11– 2018/17) القيمة بالمليار جنيه)

البيان/ السنوات	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17
الإنفاق العام للدولة	403.16	490.58	635.4	689.327	789.431	864.6	974.793	1.200 تريليون
الإنفاق العام على التعليم	47.05	57.5	64.03	83.85	94.35	95.106	103	136
نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام (%)	%11.7	%11.7	%10.07	%12.16	%12	%11	%10.5	%11.3
الإنفاق العام على التعليم العالي	10.334	14.0	14.35	16.293	23.761	25.141	31.6	37.7
الإنفاق العام على التعليم العالي / إجمالي الإنفاق على التعليم	%21.8	%24.3	%22.6	%20.14	%21.4	%26.43	%30.6	%35.3
* نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي (بالألف جنيه)	6200	6700	8676	9647	12205	11272	13894	–

**** تم حسابه بمعرفه الباحث: الإنفاق على التعليم العالي / عدد المقيدين بالتعليم العالي***

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي الإنفاق العام على التعليم عام 10 /2011 قد بلغ 47 مليار جنية، بنسبة 11,7% تقريبا من جمله الإنفاق العام البالغ 403 مليار جنيه، بلغ نصيب التعليم العالي من هذا الإنفاق 10 مليار تقريبا، أي نحو 21,8 % من إجمالي الإنفاق على التعليم، تستحوذ الجامعات الحكومية والأزهر على النسبة الأكبر من هذا الإنفاق.

---

[1] التعليم العالي حقائق وأرقام 2014/2013 (سنوات 13/14–14/15–15/2016)
الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء – سنوات مختلفة

وفى عام 13 /2014 قدر إجمالي الإنفاق على التعليم نحو 83,3 مليار جنية، بنسبة 12% تقريبا من جمله الإنفاق العام البالغ 689 مليار جنيه، وكان نصيب التعليم العالي من هذا الإنفاق 16 مليار جنيه تقريبا، أي نحو 20% من إجمالي الإنفاق على التعليم.

وفى عام 16 /2014 قدر إجمالي الإنفاق على التعليم نحو 83,3 مليار جنية، بنسبة 12% تقريبا من جمله الإنفاق العام البالغ 689 مليار، وكان نصيب التعليم العالي من هذا الإنفاق 16 مليار تقريبا، أي نحو 20% من إجمالي الإنفاق على التعليم.

رسم توضيحي (2) تطور الإنفاق على التعليم العالي خلال فترة الدراسة

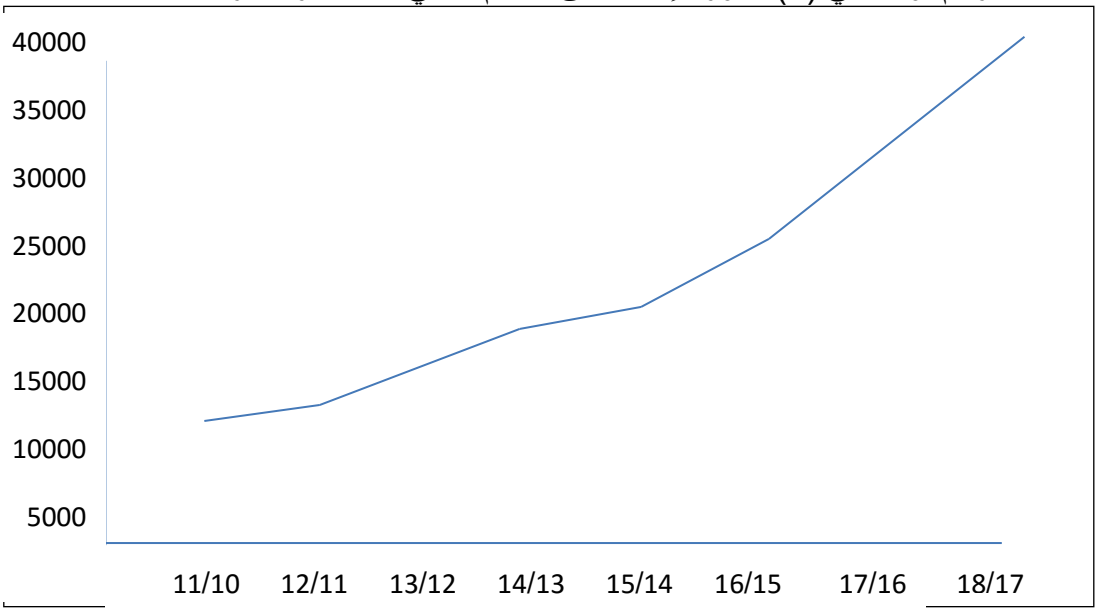

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الإنفاق العام:

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2)، أن نسبة الإنفاق على التعليم /الإنفاق العام (موازنة قطاع التعليم) خلال فترة دراسة البحث لا ترتفع بشكل ملحوظ بل متدنية، حيث تصل لـ 11.3% عام 2018/17، مما يعنى أن وضع التعليم

الحكومي من أولويات إنفاق الدولة ما زال غير كاف، وهو ما دعى إلى وضع قانون جديد بالدستور 2014، ينص على زيادة مخصصات التعليم إلى 4% من الناتج القومي (بدلا من الناتج المحلى الإجمالي) للإنفاق على التعليم قبل الجامعي، و2% للتعليم الجامعي، و1% للبحث العلمي.

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي:

يعد مؤشر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي أو الدخل القومي يعد احد المؤشرات المعبرة عن الاستثمار في التعليم، ومع ذلك فهو ليس المؤشر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه ليفسر التناقض بين الإنفاق الكبير لعدد من الدول النامية والنتيجة غير المرضية عن الأداء، غير أن الأخذ بمؤشرات أخرى قد يكون له دلاله أخرى كمؤشر نصيب الفرد أو الطالب من الإنفاق على التعليم.

فلقد انخفضت حصة التعليم العالي للإنفاق من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2007 إلى 1,24% عام 2002 مقارنة بنسبة 1,43% عام 2002، وهو الأمر الذي يشير إلى انخفاض نصيب التعليم العالي في ميزانية الدولة (وحدة التخطيط الاستراتيجي، بوزارة التعليم العالي)[1]. وظلت النسبة تتراجع إلى عام 2010 حيث تراجعت في تلك السنة بمقدار 1% تقريبا، وإذا ما قدرنا الناتج المحلى الإجمالي لمصر في عام 2010 (وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية من البنك المركزي ومن وزارة التخطيط (ب 1350 مليار جنية. فإن تخصيص ميزانية تصل إلى نحو 14مليار جنيه للتعليم العالي في 2012/2011 يعنى أن نسبته للناتج المحلى الإجمالي لا تزيد عن 1,1 %، وإذا علمنا أن الناتج المحلى

---

[1] حالة التعليم العالي في مصر 2010/2009 تقرير معد من قبل وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي،2011.

الإجمالي 2673 مليار لعام 2016/2015، وكان تخصيص ميزانية الإنفاق على التعليم العالي لنفس العام هي 25,141 مليار جنية، هذا يعنى أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي للناتج المحلى الإجمالي 0,9%، وهي بالتأكيد نسب متدنية لدولة تعد الموارد البشرية هي ثروتها الأكبر، وبمقارنة مخصصات التعليم العالي في مصر بنظائرها في بعض الدول مثل الدنمارك، وفنلندا، وألمانيا وكوريا، والسويد وأمريكا) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ,2006) نجد المتوسط قد بلغ **1,7**% في حين أنه ما زال في مصر أقل من 1,2 % من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2010. وهي نسبة منخفضة من الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة مع هذه الدول، ومقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالي في مصر أقل من المتوسط وأقل من أغلب دول المنطقة مثل تونس وإسرائيل والمغرب بل واليمن وجيبوتي وينطبق الأمر نفسه عند مقارنة مصر مع الأقتصادات الناشئة مثل الأرجنتين (6 %) وماليزيا (5,85%)، والبرازيل (5,7%)٪والمكسيك (5,3%)[1].

نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم العالي:

يعتبر متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام، هو مؤشر آخر على الاستثمار في التعليم، ولكن قد تنعكس زيادة معدلات القيد الإجمالية على معدل الإنفاق على الطالب انعكاسا سلبيا، ويقصد هنا وفق القيم الحقيقية للتكلفة، فوفقا لبيانات المجلس الأعلى للجامعات وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الموضحة بالجدول السابق، فإن ضآلة الزيادة في الإنفاق على التعليم الجامعي مقارنتا بالتزايد في أعداد المقيدين، أدى إلى تزايد في الإنفاق على

[1] أ.د.سمير هلال – تمويل التعليم العالي في مصر– مرجع سبق ذكره – ص 15.

الطالب الجامعي ولكن نسب الزيادة كانت ضعيفة، وذلك كما يتضح من الجدول السابق رقم (2) زيادة نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي فلقد ارتفع من 6200 جنية عام 2011/10 ليصل عام 14/13 لحوالي 9647 جنيها، ثم يبدأ مرحلة صعود أخرى بعد التعديل في موازنة قطاع التعليم والتي اقرها دستور 2014 ليصل نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي إلى حوالي 13894 عام 2017/16. إلا انه لو اخذ التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري في الاعتبار، فإن أثر القيمة المطلقة لهذه الزيادة يقل كثيرا، حيث أن نسبة الزيادة تقابل تقريبا معدلات التضخم (التغير في المستوى العام للأسعار) مما يجعلها لا تنعكس على حجم الخدمات الحقيقية ومستواها سواء الخدمات الأكاديمية أو الخدمات غير الأكاديمية التي يتمتع بها الطالب.

وإذا كانت موازنة التعليم متدنية ولا تمثل سوى 11% من مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 البالغة حوالي 1.2 تريليون جنيه. فكيف يتم إنفاق هذه الموازنة؟

وبتحليل بيانات موازنة التعليم للسنة المالية 2018/2017 والتي لم تختلف عن السنوات السابقة، تكشف أن الإنفاق الجاري حصته اكبر من الإنفاق الاستثماري على التعليم ، حيث أن أجور الموظفين تلتهم حوالي 78% من موازنة قطاع التعليم بما قيمته 84.2 مليار جنيها، في حين أن شراء السلع والخدمات وهو البند الذي يتم من خلاله شراء مستلزمات وأدوات العملية التعليمية لا تتخطى نسبته 7% فقط من موازنة التعليم بقيمة 7.5 مليار جنيها،أما الإنفاق الأهم وهو الاستثمارات المتعلقة ببناء مدارس جديدة أو ترميم مدارس قائمة أو أي

عمليات تطوير متعلقة بالأثاث أو غيره فترصد لها الموازنة حوالي 13% فقط بواقع 13.6 مليار جنيه[1].

موازنة التعليم بهذه الصورة تحتاج لإعادة نظر كاملة سواء فيما يتعلق بإجمالي المبلغ المخصص للقطاع وهو مازال منخفضا ودائما ما تطالب وزارة التعليم بزيادته حتى تتمكن من التحرك ولكن هذا يتطلب من جانبها أيضا وضع خطط واضحة ومحددة الملامح لتطوير العملية التعليمية وكيفية إنفاق الموازنة بما يؤدى لإحداث تطور حقيقي، وأيضا على الجانب المتعلق بطبيعة توزيع هذا المبلغ الضئيل على أوجه الإنفاق المختلفة والتي تمثل الأجور الجانب الأكبر منها.

العائد الاقتصادي من التعليم

وباعتبار التعليم عملية استثمارية لها عائد يمكن قياسه فلحساب العائد من التعليم العالي يتم استخدام البيانات التالية:

أولا: إعداد الخريجين:

فضلا عن تحديات منظومة التعليم العالي، تواجه مصر تحديات في انتقال الطلاب بنجاح من التعليم إلى سوق العمل، فهناك زيادة شديدة في المعروض من خريجي الجامعات خاصة بين خريجي تخصصات الدراسات الإنسانية والحقوق (القسم العربي) والتجارة (القسم العربي) والزراعة. ويفتقر الخريجون إلى المهارات الوظيفية التي يحتاجها أصحاب العمل من حيث المهارات الفنية والمهارات الشخصية، مثل حل المشكلات والعمل الجماعي. ولا يمتلك الخريجون في الغالب المهارات اللازمة من أجل فرص العمل التي يتقدمون لشغلها ويشعرون أن التعليم لم يزودهم بالمهارات عملية.

---

[1] المصدر – البيان المالي التحليلي لموازنة 2018/2017 – وزارة المالية.

جدول رقم (3)

أعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مصر[1] (بالألف)

البيان / السنوات	2010 /09	/10 2011	/11 2012	/12 2013	/13 2014	/14 2015	/15 2016
خريجو الجامعات الحكومية	316,8	332,8	321,8	325,4	189,6	252,7	324,5
خريجو الجامعات الخاصة	9,5	11,2	12,4	13,8	10,6	9,1	16,7
خريجو المعاهد العليا والأكاديميات	85,4	90,7	79,6	76,5	52,1	66	94,3
المعاهد الفنية (الحكومية – الخاصة	53,7	47,3	24,2	47,2	--	50,4	52,5
إجمالي خريجي التعليم العالي	388,3	424,7	438	462,9		378	488

يلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي عدد خريجي التعليم العالي بلغ نحو 488 ألف خلال عام 2016، في مقابل 378 ألف خريج خلال عام 2015 أي بزيادة بلغت نحو 29%، يرجع ذلك إلى زيادة عدد الكليات والمعاهد العليا الخاصة.

وأيضا فإن خريجي الجامعات الحكومية بلغ نحو 324,5 ألف خريج بنسبة 66,5 % من إجمالي خريجي التعليم العالي عام 2016، في مقابل 253 ألف خريج عام 2015 بزيادة بلغت نسبتها 28,4 %، عدد خريجي الجامعات الخاصة بلغ حوالي 17 ألف خريج تقريبا بنسبة 3,4% من إجمالي خريج التعليم

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرات دورية أعداد مختلفة.

العـالي عـام 2016 مقابـل 9,1 ألـف خـريج عـام 2015 بزيـادة بلغـت نسـبتها 83,5%.

ونلاحـظ أن خريجـو المعاهـد العليـا الخاصـة والأكاديميـات وصـل لحـوالي 94الف خريج أي بنسبة 19,3% من إجمالي خريجي التعليم العالي عام 2016، مقابـل 66,1 ألـف خـريج عـام 2015 بزيـادة بلغـت نسـبتها 42,6%، و52 ألـف خريجـي المعاهـد الفنيـة (الحكوميـة – الخاصـة) بنسـبة 10,7 % مـن إجمـالي خريجـي التعليم العـالي عـام 2016، مقابل 50,4 ألف خريج عـام 2015 بزيـادة بلغت نسبتها 3,8 %[1].

ثانيا: سوق العمل:

إن سياسات التوسع في الالتحاق بالتعليم العالي لا يمكن أن تنسج بمعزل عن سوق العمل، ويعد معدل البطالة من الحاصلين على درجة جامعية أو أعلى وتطوره أحد المؤشرات الهامة في هذا الإطار، فهو لا يشير إلى استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم العالي فحسب، ولكنه أيضا عامل مؤثر في زيادة الطلب على التعليم العالي، فارتفاع هذا المعدل في مطلع الألفية الجديدة كان يستلزم دراسة تحليلية يستتبعها قرارات على مستوى خريطة نسب التخصصات المطروحة للقبول بالتعليم[2].

وتواجه مصر تحديات في انتقال الطلاب بنجاح من التعليم إلى سوق العمل ولقد أظهرت مراجعة التحديات التي نوقشت في (Handoussa et al.,

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب السنوي الإحصائي – التعليم – 2017.

[2] أ.د. محمد عبد السالم راغب – مفاهيم تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالي في مصر، والمتطلبات المعلوماتية للتعامل مع قضايا ضعف التكافؤ– مجلس السكان الدولي – 2012.

2010) أن هناك زيادة شديدة في المعروض من خريجي الجامعات خاصة بين خريجي تخصصات الدراسات الإنسانية والحقوق (القسم العربي) والتجارة)القسم العربي) والزراعة. ويفتقر الخريجون إلى المهارات الوظيفية التي يحتاجها أصحاب العمل من حيث المهارات الفنية،والمهارات الشخصية "Skills Soft "مثل حل المشكلات والعمل الجماعي. ولا يمتلك الخريجون في الغالب المهارات اللازمة من أجل فرص العمل التي يتقدمون لشغلها ويشعرون أن التعليم لم يزودهم بمهارات عملية (OECD and World Bank, 2010).

وتزيد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات بشكل كبير مقارنة بالشباب الآخرين، ويوجد عدم توافق بين العرض والطلب نتيجة لعدد من العوامل المختلفة بداية من مسارات الالتحاق بالتعليم الثانوي والتخصصات المبكرة (OECD and World Bank, 2010) ويؤدى عدم توافر الإرشاد الوظيفي أو معلومات حول خيارات ما بعد التخرج وكذلك عدم توفر استبيانات رأى تدرس مدى رضا أصحاب العمل عن الخريجين إلى الحد من الحصول على فرص عمل. كما أن عدم وجود فرص للجمع بين التعلم من خلال مؤسسات التعليم والتدريب أثناء العمل يحد من فرص الانتقال من الدراسة إلى سوق العمل بنجاح (OECD and World Bank, 2010). وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه الانتقال من الدراسة إلى سوق العمل، إلا أنها تتيح أيضا فرص الإصلاح.

جدول رقم (4)

التقديرات السنوية للقوى العاملة والبطالة

ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي[1]

خلال الفترة (2020– 2017) *(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي وبالألف دولار)

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القوى العاملة (مليون فرد)	26,1	26,6	27,0	27,6	27,9	28,48	28,9	29,4
معدل البطالة %	9,0	12,0	12,7	13,2	13,0	12,8	12,5	11,3
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي*	2330	2520	2790	2990	3180	3310	3410	.....

إن معدل البطالة بلغ 11.8% في عام 2017 مقابل 12.5% عام 2016، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (29–15سنة) نسبة 24.8% من قوة العمل وبلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور 20% وبين الشباب الإناث 36.5%، كما بلغ معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية من الشباب نسبة 31.8% وذلك بنسبة 24.9% للذكور و47.2% للإناث من حملة المؤهلات.

لقد أوضحت النشرة السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة عام 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء،إلى أن قوة العمل في مصر بلغت 29.4 مليون فرد عام 2017 مقابل 28.9 مليون فرد في 2016 بزيادة

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب السنوي الإحصائي – العمل – 2018 – ص25.

قدرها 540 ألف فرد بنسبة تصل إلى 1.9%، كما بلغ حجم قوة العمل من الذكور 22473 مليون فرد عام 2017 مقابل 21934 مليون فرد عام 2016 بزيادة قدرها 539 ألف فرد بنسبة 25% وبلغ حجم قوة العمل من الإناث 7.001 مليون فرد عام 2017 مقابل 7 ملايين فرد عام 2016 بزيادة قدرها ألف فرد بنسبة 001%.

كما تضمنت نتائج بحث القوى العاملة أن عدد المتعطلين وصل إلى 3،468 مليون متعطل عام 2017 مقابل 3.603 مليون متعطل عام 2016 بانخفاض قدره 135 ألف متعطل بنسبة 3.7%.موضحا أن معدل البطالة وصل إلى 11،8% في 2017 مقابل 12.5% عام 2016.

ما سجلت نتائج البحث زيادة عدد المشتغلين إلى 26،006 مليون مشتغل في 2017 مقابل 25،331 مليون مشتغل في 2016 بزيادة قدرها 675 ألف مشتغل بنسبة 2.7%.وبلغ عدد المشتغلين من الذكور 20.620 مليون مشتغل في 2017مقابل 19،986 مليون مشتغل في 2016 بزيادة قدرها 634 ألف مشتغل بنسبة 3،2%.

ثالثا: الدخل القومي

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي قد يكون احد مؤشرات قياس عائد التعليم على المجتمع، حيث أن التعليم يجب أن يؤثر في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي والجدول التالي يوضح الزيادة في نصيب الفرد من تزايد الدخل القومي خلال الفترة (08 – 2016).

يظهر من الجدول السابق تزايد نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ولكن مع تزايد معدلات التضخم فلم يشعر الفرد المصري بهذا التزايد الذي تلتهمه الأسعار المتزايدة، أيضا لا يعزى هذا التزايد إلى زيادة الخريجين، حيث أن معدلات البطالة في خريجي الجامعات نسبتها أعلى عن المتعلمين تعليم متوسط،

وعند دراسة مدى جودة منظومة التعليم الحكومي وذلك بناء على تقرير التنافسية العالمي وجد:

وأخيراً: مدى جودة منظومة التعليم الحكومي:

يؤكد تقرير التنافسية العالمي في (08 / 2009)، والذي تم خلاله استطلاع رأى عينه من 142 صاحب منشأه ومسئول تنفيذي بخصوص مدى جودة مؤسسات التعليم الحكومي في عدد من بلدان العالم، وتم إعطاء درجة تتراوح بين الواحد الصحيح (في حاله الجودة المتدنية) وسبعه في حاله الجودة المرتفعة، وكما يوضح الجدول (6)، فإن قيمة هذا المؤشر 3 في مصر مقارنة ب 4,2 كمتوسط عالمي، واحتلت مصر وفقا لهذه القيمة المرتبة ال 133 من 142 دولة على مستوى العالم، أما بالنسبة للمؤشر الخاص بمدى تلبية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل التنافسي، فلقد بلغت قيمته 2,6 في مصر مقابل 4,1على مستوى العالم، واحتلت مصر المرتبة ال 128 من 134 دولة، ومن المؤشرات ذات الدلالة أيضا في هذا المجال مؤشر التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة، والذي بلغت قيمته في مصر 3,6، مقارنه بمتوسط عالمي حوالي 4,0، واحتلت مصر وفقا لهذا المؤشر المرتبة ال 92 من 134 دولة في عام 2012/2011 وانخفض هذا المؤشر 2,4 في عام 2015/2014، واحتلت المرتبة رقم 133 من أجمالي عدد دول 144 دولة[1].

[1] فتحى السيد يوسف عبدالمجيد – نظام التعليم المصري: تقييم الوضع الحالي – ومقترحات التطوير - ابريل 2015 – ص 8.

جدول رقم (5)

بعض مؤشرات جودة التعليم المستقاة من تقرير التنافسية العالمي

البيان	جـودة مؤسسـات التعلـيم الحكومي		تلبية التعليم لاحتياجات الاقتصاد التنافسي		التعـاون بـين الجامعـات ومراكز أبحاث الصناعة	
العام	2012/11 من بين 134	2015/14 من بين 144	2012/11 من بين 134	2015/14 من بين 144	2012/11 من بين 134	2015/14 من بين 144
المتوسط العالمي	4.2		4.1		4.0	
قيمة المؤشر في مصر	3	2.2	2.6		3.6	2.4
ترتيب مصر	133	141	128	135	92	133

Source: World Economic Forum, the Global competitiveness Report ,Various issues.

لقد كشفت إستراتيجية الحكومة لعام 2030، الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر وما تتطلع إليه الحكومة من تطوير حتى عام 2030، إذ أن ترتيب مؤسسات التعليم العالي في مؤتمر التنافسية العالمية تتراوح حاليا بين 118 إلى 148 بما يعادل 3.1 درجة.

كما أن نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص 35.1%،وأن عدد الجامعات المصرية المدرجة ضمن ترتيب أفضل 500 جامعة في العالم "مؤشر شنغهاي" جامعة واحدة، كما أن معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة بلغت 13.6%،

كما أن نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة بلغت 7.50%، كما أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن 18 إلى 22 سنة 31%، أن متوسط معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس بناء

على التخصص، بلغ في الوقت الحالي (عام 2018/2017) 1:42، أن عدد مؤسسات التعليم العالي طبقا للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي 44 جامعة.

وأكدت الإستراتيجية، أنه سيكون هناك توسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص، وبناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي، وتفعيل دور مراكز البحوث بتلك المؤسسات، وكذلك ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليا وإقليميا ودوليا، وكذلك تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا "التدويل"، وتطوير المناهج استنادا إلى الإطار القومي للمؤهلات، وتحسين الجودة بالتعليم العالي المصري وتحديث نظم القبول بالجامعات وباقي المؤسسات التابعة للتعليم العالي.

كل ما سبق يصل بنا إلى انه لا يمكن تحقيق فرضيات البحث، حيث جاءت الزيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي متدنية وغير محسوسة بسبب معدلات التضخم المتزايدة وبالتالي لم يكن هناك اثر اقتصادي ملموس من حيث زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، أو حتى في انخفاض معدلات البطالة.

النتائج:

1- مازال التمويل الحكومي للإنفاق على التعليم العالي هو المصدر الأساسي للعملية التعليمية، ونسبة مساهمه القطاع الخاص في الإنفاق ضعيفة.
2- أن انخفاض حجم الإنفاق على التعليم العالي في مصر، أدى إلى عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لتمويل وتطوير منظومة التعليم العالي في مصر.
3- إن أداء نظام التعليم المصري لا يتلائم وحجم الموارد المخصصة له، فهناك عوامل أخرى غير قله الموارد وراء هذا الأداء الغير مرضى، فقد زاد من تفاقم الأثر السلبي لنقص الميزانية سوء توزيع تلك الموارد بين القطاعات،

وعدم الكفاءة في توزيع تلك الموارد، مثل التحيز للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري.

4- يعتبر العائد الاقتصادي الكلى على التعليم في مصر عائدا منخفضا نتيجة لارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم إجمالا (والتعليم العالي بحثا)، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وانخفاض أجورهم الحقيقية من ناحية أخرى، كما أن ما يتعلمه الطالب أثناء الدراسة لا يتلائم في كثير من الأحيان مع متطلبات التنمية والتقدم، الأمر الذي يضعف من المردود التعليمي على المستوى الكلى.(وهو ما لم يؤكد فرضيات الدراسة).

5- عدم الكفاءة الخارجية في أداء منظومة التعليم العالي والتي تتمثل في عدم توافق المهارات في سوق العمل المصرية.

6- النسبة الأعلى من البطالة هي من المتعلمين حيث أن طموحاتهم الوظيفية المرتفعة تتعارض مع ظروف سوق العمل الصعبة.

التوصيات:

1- تنويع هيكل تمويل التعليم العالي؛ تعتبر هذه خطوة هامة لضمان دفع الأفراد مقابل المزايا التي يستفيدون منها وعدم إهدار الإنفاق الحكومي في دعم الأغنياء أو الأفراد الراغبين والقادرين على دفع رسوم تعليمهم كما هو الحال حالياً.

2- يجب مساهمة الطالب في الإنفاق على التعليم العالي (إلى جانب الإنفاق الحكومي) حتى ترتفع ميزانية التعليم العالي في مصر وبالتالي رفع جودة التعليم بما يتناسب وسوق العمل وهذه بعض التوصيات أو المقترحات:-

- تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتحصيل رسوم دراسية تتناسب مع التكلفة الفعلية لتعليم جيد المستوى ومؤهل لسوق العمل التنافسي.

- يتم توفير منح دراسية مجانية أو مخفضة للطلبة المتفوقين دراسياً حسب مستوى التفوق، ويتحمل الطالب الراسب مصاريفه الدراسية كاملة عند الإعادة.
- يراعى تفاوت قيمة الرسوم الدراسية، بحيث يتم إعطاء معاملة تفضيلية للملتحقين في الكليات والمعاهد العملية وفي التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك لتشجيع الطلبة على الالتحاق بهذه الكليات.

3- تشجيع القطاع الخاص في مصر على المساهمة بنسبة اكبر في التعليم العالي ولكن بقيود وشروط، ولا يكون المجال التعليمي مفتوح بهدف الربحية فقط، ويكون ذلك تحت ضوابط معينه.

- إجراء متابعة دوريه وإشراف وزاري مشدد على هذه الجامعات والمعاهد الخاصة، ورقابه داخلية على المناهج ومحتواها وان تتلائم ومتطلبات سوق العمل.
- عمل برامج توعية للقائمين على العملية التعليمية، واستحداث انظمه مختلفة علمية وعملية مرنة تبعاً لمتغيرات سوق العمل.
- القضاء على الفساد الإداري داخل وزارة التعليم العالي، من محسوبية ورشاوى واستخراج تصاريح والسماح للقطاع الخاص بالتلاعب في مستقبل أجيال بهدف زيادة أرباحهم.

4- لابد من تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم العالي وتأسيسها على البرامج والأداء؛ حيث يجب ربط الأعتمادات المالية بالخطط الإستراتيجية المعتمدة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي حتى يمكن ربط الإنفاق بالأهداف.

5- تطوير دور الإعلام في تحفيز الأفراد والمؤسسات على تمويل التعليم العالي بوصفه أحد الالتزامات القومية المهمة التي تؤكد الانتماء للمجتمع والمساهمة

في تطويره. ويدخل في ذلك دور المؤسسات الدينية في تشجيع توجيه جزء من أموال الزكاة في توفير فرص التعليم.

6- على الدولة الالتزام بتوجيه نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم العالي تساوي – أو على الأقل تقارب– تلك النسبة المحددة في باقي الدول، بالإضافة إلى التزام المجتمع المدني بالمساهمة، والتزام أفراد المجتمع بالمشاركة الفعالة في التكلفة ورقابة الإنفاق العام.

7- الزيادة التدريجية لنصيب التعليم من النفقات العامة، وكما ذكر في دستور 2014 فإنه تم تخصيص نسبة محددة لا يقل عنها الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي، بشكل عام (4%) والتعليم الجامعي بشكل خاص (2%) وعلى هذا فنواب البرلمان من شأنهم مراقبة تنفيذ الحكومة هذه النسبة وتقديم طلب بزيادتها طبقاً للدستور أثناء العمل على إقرار الموازنة.

المراجع

1- أشرف العربي " الدور التنموي للخدمات التعليمية في مصر " بحث مقدم في " دور الخدمات في التنمية " احمد عبد الونيس، مدحت أيوب، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم الأساسية، جامعه القاهرة 2007.

2- اشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر كراسات إستراتيجية مركز الدراسات والسياسات الإستراتيجية بالأهرام، السنة التاسعة عشر، العدد105، ديسمبر 2009

3- وزارة التعليم العالي " المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007 _ 2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

4- فتحى السيد يوسف عبدالمجيد، نظام التعليم المصري: تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير، ابريل 2015.

https://www.researchgate.net/publication/281112586_nzam_altlym_almsry_tqyym_alwd_alhaly_wmqtrhat_alttwyr

5- د. اشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، منتدى البدائل العربي للدراسات.

6- تقييم الإنفاق العام علي التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة (من 2000م- 2013م) (دراسة مقارنة).
http://www.sustech.edu/staff_publications/20151020074708154.pdf

7- د اشرف العربي، اقتصاديات التعليم العالي في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة.

8- ا. د راجى اسعد، المساواة للجميع ؟ سياسة مجانية التعليم العالي العام في مصر تخلق عدم تكافؤ الفرص – منتدى البحوث الاقتصادية – 2010.

9- ا. د منى البرادعى، عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات.

10- ا. د. سمير رياض هلال، تمويل التعليم العالي في مصر، مجلس السكان الدولي.
https://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2012PGY_AccessHigherEdEgypt_ar.pdf

11- التعليم العالي في أرقام بين عامي (2014 -2017)
http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx

12- تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/video/Report2.pdf

13- الموازنات الحكومية الصادرة للتعليم العالي والجامعات ضمن ميزانية الدولة المصرية من أعوام 2009 -2015.

14- - تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)2006 (OECD